مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 60-61 (شتاء 2004)، ص 38

ممدوح نوفل*

عرفات بعد مدريد
من خنادق التطرف إلى ميدان الواقعية

يصعب الحديث عن تاريخ القضية الفلسطينية ومسيرة النظام السياسي الفلسطيني في النصف الثاني من القرن الماضي بمعزل عن سيرة ياسر عرفات الشخصية والنضالية، وخصوصاً دوره في تأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وإطلاق رصاصة الثورة سنة 1965، وتوليه قيادة الثورة وزعامة منظمة التحرير منذ سنة 1968 حتى وفاته سنة 2004. ويسجل لأبو عمار نجاحه في طبع مرحلة كاملة من حياة الحركة الوطنية الفلسطينية بطابع "عرفاتي" مميز يصعب محوه من الذاكرة. واحتفظ في جميع مراحل حياته السياسية بشخصية مزدوجة: شخصية البراغماتي الواقعي المرن، وشخصية الثائر المبدئي، وكثيراً ما اصطدمت الشخصيتان في محطات اتخاذ القرارات الوطنية الصعبة.

وبصرف النظر عن رأي الآخرين فيه، ولا سيما من اتهموه بالتطرف والإرهاب، فقد كان عرفات فعلاً رجل سلام، رفع غصن الزيتون في غمرة تمجيد الكفاح المسلح أوائل سبعينيات القرن الماضي، وناشد الأمم المتحدة بقوله: "لا تسقطوا الغصن من يدي." ونجح سنة 1988، بالاستناد إلى الانتفاضة الأولى، في دفع الحركة الوطنية خطوة كبيرة في اتجاه الواقعية. وكان دوره حاسماً في تبني أعلى سلطة تشريعية فلسطينية مبادرة سلام تضمنت، لأول مرة في تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الموافقة على فكرة دولتين لشعبين على أرض فلسطين التاريخية، ونبذ الإرهاب، والاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 ورقم 338 والتعامل معهما كأساس لحل القضية وإنهاء الصراع. وفتح هذا التوجه الباب أمام حوار فلسطيني – أميركي. وعلى الرغم من أن مبادرة السلام التي أطلقها الرئيس بوش الأب ووزير خارجيته بيكر بعد حرب الخليج الثانية وطرد صدام من الكويت استبعدت أي دور مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن عرفات وافق على المبادرة ووافق على مشاركة وفد من الداخل في مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، وكان يسعى لتجنيب الشعب الفلسطيني مزيداً من الخسائر وإنقاذ المنظمة من الدمار، وخصوصاً أنها خرجت من الحرب وهي متهمة بمساندة احتلال صدام حسين لدولة الكويت، ولتأسيس دولة فلسطينية في نهاية المطاف.

(*) كاتب ومحلل سياسي.

أبو عمار
كبير مهندسي اتفاق أوسلو

عند افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في 30 تشرين الأول/أكتوبر كان الهم الطاغي على تفكير عرفات هو موقع منظمة التحرير ودورها في العملية السياسية، والخوف من تحول الوفد المفاوض إلى قيادة بديلة. فالأمور، كما كان يراها أبو عمار، ليست بالنيات وإنما بالنتائج، وإصرار رئيس الحكومة الإسرائيلية، شمير، على تأليف الوفد الفلسطيني من الداخل فقط، وعلى أن يكون جزءاً من وفد مشترك مع الأردن، كان بمثابة إنذار مبكر بشأن النيات الإسرائيلية والأميركية. ولم يستسلم عرفات، وتعمد كسر شروط مدريد المجحفة عدة مرات وظل حريصاً على دفع الوفد في اتجاه التشدد والتصلب، وكان يتعمد إعطاءه تعليمات على الهاتف بقصد إسماع الأميركيين وإقناعهم بأنه هو مرجعية الوفد في كل شيء. كما حرص على كسب ولاء أعضاء الوفد بطرق شتى.

وفي الوقت الذي كان عرفات يتعمد تكريس دور المنظمة ودفع الوفد إلى التصلب والتشدد، كان يكثر من الحديث عن أهمية المفاوضات السرية. وظل يقول: "المفاوضات الرسمية بين عشرين إنساناً لا توصل إلى حلول، لا غنى عن قناة خلفية سرية إذا أريد لعملية السلام النجاح." وحاول جاهداً فتح قنوات سرية للتفاوض، إلاّ إن شمير صده وأصر على حصر التفاوض في وفد الداخل. لاحقاً، فشل شمير في الانتخابات واعترف بأنه عطل تقدم المفاوضات عن سابق قصد، ولو عاد إلى رئاسة الحكومة لعطلها عشرة أعوام.

بعد سقوط شمير في انتخابات سنة 1992، وتولي رابين السلطة، وجد الأخير نفسه أمام انتفاضة فلسطينية متواصلة، وإدارة أميركية راغبة في تواصل المفاوضات وتوصلها إلى نتائج ملموسة. ووجد أيضاً مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية وإسرائيلية – عربية متعثرة تدور في حلقة مفرغة. إسرائيل ترفض التفاوض مع المنظمة، والوفد الفلسطيني المفاوض يصر على دورها. أمام هذا الموقف حاول رابين كسر الجمود، وقدم الإغراءات للوفد لعله يقبل بتجاوز المنظمة ويعفيه من الجلوس وجهاً لوجه مع ممثليها. إلاّ إن الوفد رفض جميع العروض والإغراءات. في تلك الفترة قلت له: "أخ أبو عمار، لماذا لا نترك وفد الداخل يتوصل إلى اتفاق ونكسب ما يحققه، ونتابع نحن المفاوضات باسم المنظمة ونقبض مرة ثانية." قال: "لا، هذا خطأ خطره كبير، أنت تتحدث ببراءة، إذا وقّع وفد الداخل الاتفاق يعتمدهم الأميركان والعالم بديلاً عن المنظمة ونخرج من المولد من دون حمص."

بعدها تقدم بيرس وطاقم الخارجية بقيادة بيلين في اتجاه جس نبض المنظمة. وعندما اجتمع ممثلو الطرفين دفع عرفات الوفد في واشنطن إلى التطرف أكثر، وأقنع

الجانب الإسرائيلي بأن طريق أوسلو، لا واشنطن، هو الموصل إلى السلام.

عرفات حذر وشكاك، مثل معظم اللاجئين الفلسطينيين، ولم يكن يكتفي بما كان ينقله إليه أبو مازن وأبو علاء في الاجتماعات الرسمية عما كان يدور في المفاوضات السرية في أوسلو، ولم يكن يكتفي باستلام نسخة عن محاضر الاجتماعات فقط، بل أرسل إلى أوسلو مندوباً خاصاً كلفه نقل تفصيلات ما كان يقوله الجميع من دون استثناء، فكان بذلك يطلع على ما كان يدور أولاً بأول، وكان هو صاحب القرار الأول والأخير.

وإذا كان أبو مازن وأبو علاء هما اللذان هندسا اتفاق أوسلو، فالصحيح أيضاً أن عرفات أدى دور كبير المهندسين، وكان أبو مازن وأبو علاء يعودان إليه في كل صغيرة وكبيرة. وهو المسؤول أمام التاريخ والشعب الفلسطيني عن سلبيات وإيجابيات كل كلمة وفاصلة وردت في اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات تفصيلية.

وفي إدارة مفاوضات أوسلو كان أبو عمار يرغب في التوصل إلى اتفاق بسرعة. المهم الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة وتوقيع المنظمة الاتفاق، وما عدا ذلك تفصيلات. اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني ومن يمثله كان يعني، في نظر أبو عمار، التسليم عاجلاً أو آجلاً بدولة فلسطينية، والوصول إلى جزء من الأرض كان يعني الانسحاب الإسرائيلي منها كلها عاجلاً أو آجلاً. وهذه القناعة دفعته وخلية أوسلو إلى عدم التدقيق في نصوص أوسلو كثيراً، وكما يجب.

كان أبو عمار واثقاً بنفسه وبقدرته على اختراق المحرمات. وفي معرض مناقشة أوسلو وما بعده قال ذات مرة: "أريد أن أقول لكم، في لبنان أخذت اتفاقاً صغيراً وكبّرته حتى أصبح دولة سميت دولة الفاكهاني، والكل يعرف أني حكمت لبنان من خلال اتفاق القاهرة الصغير البسيط الذي جلبه لنا المرحوم جمال عبد الناصر"، وغاب عن ذهنه الفارق الكبير بين الحالتين.

بعد أوسلو
تفرد بإدارة المفاوضات
وقاد السلطة بعقلية الثورة

قبل السفر إلى واشنطن لتوقيع الاتفاق لم يأبه أبو عمار للمعارضة، ولم تهزه استقالات أعضاء من اللجنة التنفيذية. وبعد عودته من البيت الأبيض زاد تفرده بالقرار ولم يعد يكترث للهيئات القيادية، وأصبحت اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة "فتح" ومعهما القيادة الفلسطينية لا تعني شيئاً سوى الحفاظ على بعض شكليات الشرعية. وعطل أبو عمار عمل لجنة المفاوضات، وراح يعمل بمفرده، وأمسك بخيوط التفاوض كافة.

بعد أوسلو اعتقد أبو عمار أن السلام العادل والشامل بات يطرق الأبواب. لكن هذا الاعتقاد سرعان ما تبدد بعد أول تماس مع الجانب الإسرائيلي، وبعد مقولة رابين الشهيرة "لا تواريخ مقدسة في الاتفاقات مع الفلسطينيين."

وعلى الرغم من هذه المؤشرات، واعتزاز أبو عمار بيقظته في مواجهة خصومه، فإنه ظن أن المرونة تكسبه ثقة رابين وتسهل استرداد مزيد من الحقوق. لكنه لُدغ هو والقيادة الفلسطينية عندما ماطل رابين في المفاوضات وحمى المستوطنين في مدينة الخليل، ولُدغ مرة أُخرى عندما رفض رابين التزام الموعد المحدد، وفرض صيغة بعيدة عن نصوص أوسلو يقرر فيها وحده ما يجب تطبيقه وما يجب تأجيله أو تجميده، وجزّأ المرحلة الانتقالية، وهمّش دور الراعيين. وصدّق عرفات أن تدخّل قوى أُخرى في المفاوضات يعقدها، وأن الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية، كما حدث في أوسلو، أقصر الطرق لانتزاع مزيد من الحقوق، وضيع هو وأركانه فرصة إخلاء مدينة الخليل من المستوطنين بعد المجزرة البشعة التي ارتكبها المجرم غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي يوم 15 رمضان، الموافق 4 شباط/فبراير 1994.

وفي مجال تحضير الوضع لمرحلة ما بعد أوسلو تحسس أبو عمار ومعظم أعضاء القيادة من تحرك رأس المال الفلسطيني نحو المشاركة في السلطة كخطوة على طريق المساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني. وكان مقتنعاً بأن قوى دولية وإقليمية تخبئ في الخفاء أمراً ما ضده. وعبر عن مخاوفه من تحرك "المليونيرية" بالقول: "الثورة يفجرها مجنون ويقودها عاقل ويقطف ثمرتها انتهازي جبان." ورفض توسيع مشاركة التكنوقراط الفلسطيني في تأليف السلطة، "الحكومة".

وفي سياق تنظيم الوضع القيادي أصر عرفات على المزج بين عضوية اللجنة التنفيذية وعضوية السلطة. وأبدى، مع معظم أعضاء اللجنة التنفيذية، عدم الارتياح إلى اقتراح الفصل بين الهيئتين والإبقاء على ثقل أبو عمار خارج السلطة. وتعمد خلط مهمات الحكومة بمهمات اللجنة التنفيذية، الأمر الذي أبقى مهمات وطنية كبرى مهملة لم تجد من يتابعها. ومنذ ذلك الوقت دخلت علاقة السلطة بالمنظمة حالة من التناقض في الصلاحيات لا تزال قائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تجر الرياح كما كان يشتهي أبو عمار وأنصار السلام في الجانبين، وأذهل الجميع خبر اغتيال رابين في 1995/11/5 على يد إسرائيلي متطرف. واعتبر عرفات اغتياله يوماً أسود في تاريخ عملية السلام، وأبدى حزناً شديداً، شكك بعض الفلسطينيين في صدقه، وزار بيته في تل أبيب وقدم العزاء لأرملته.

ولم تتوقف نكسة عملية السلام عند اغتيال رابين، فقد فاجأت نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي تمت سنة 1996 أوساطاً كثيرة. وقرأ عرفات فشل بيرس وفوز نتنياهو بشكل صحيح قائلاً: "المجتمع الإسرائيلي غير ناضج لصنع السلام." ووصف

تولي الليكود الحكم بأنه انقلاب مضاد للسلام، واعترف بأنه وافق على تأجيل كل من الانسحاب من الخليل، وفتح المطار والميناء في غزة، والاتفاق على الممر الآمن بين الضفة والقطاع، من أجل مساعدة بيرس واستجابة لطلب أميركي.

وزاد في الطين بلة رفض نتنياهو علناً لقاء أبو عمار، وتحديد موعد لاستئناف المفاوضات. واستنتج أبو عمار أن العالم لن يتحرك لإحياء عملية السلام وإنقاذها إذا لم يتحرك أصحاب القضية للضغط. وفي أحد اللقاءات في المنتدى، مقر القيادة في غزة، نقل أحد أركان أبو عمار قول نتنياهو لإحدى الصحف العبرية أنه لا يفكر في لقاء عرفات، وليس في ذهنه التخطيط في وقت قريب لمثل هذا اللقاء. يومها انفعل أبو عمار وقال: "سيندم نتنياهو على هذا الكلام، وسأجبره على الاتصال عبر هذا الهاتف طالباً اللقاء"، وأشار بيده إلى أحد أجهزة الهاتف في مكتبه.

وشرع أبو عمار في تحريض مباشر صريح للشعب الفلسطيني ودعاه، يوم 1996/8/29، من على منصة المجلس التشريعي، إلى الإضراب العام. وتوجه بعد الدعوة إلى مدينة نابلس والتقى في مخيم بلاطة ممثلي المخيمات في المحافظة. وزار بعض مدارسها وحث على التحرك ضد الاستيطان. وقال: "إسرائيل تريد تغيير معالم المدينة المقدسة، مسرى النبي ومهد المسيح وتقرير مصيرها." وكرر مقولة أن القدس أمانة في أعناق الفلسطينيين وأعناق العرب والمسلمين جميعهم، ولا بد من الدفاع عنها.

وجاءت خطيئة نتنياهو ورئيس بلدية القدس، إيهود أولمرت، بفتح نفق تحت المسجد الأقصى يوم 1996/9/24، لتساعد أبو عمار في تحديد التوقيت الملائم للتحرك، وقدمت له أفضل قضية لحشد أكبر زخم شعبي ممكن، وأحسن استغلال الخطأ. ومن يدقق في مجريات ما اصطلح على تسميته فلسطينياً "هبّة أيلول" أو "معركة النفق" يتبين أنها لم تكن حركة عفوية وقعت كردة فعل شعبية على فعل إسرائيلي مس المقدسات، وإنما كانت أكبر من ذلك وأشمل كثيراً، كانت حركة عنيفة أرادها عرفات بوعي.

والتدقيق في مجريات الأمور بعد الاشتباكات يبين أن قضية النفق لم تكن القضية المركزية في ذهن أبو عمار، وتم القفز عن الموضوع في المفاوضات التي تلت المعركة، ولم يرد ذكر النفق في اتفاق الخليل الذي تم التوصل إليه يوم 1997/1/15. وظهر للجميع أن "الهبّة" حركة تكتيكية قام بها عرفات في إطار استراتيجيا هدفها إلزام نتنياهو والليكود بعملية السلام، وتنفيذ الاتفاقات، واحترام عرفات كشريك.

لاحقاً، بعد الاشتباكات، تعرض نتنياهو لضغوط أميركية ومصرية وأوروبية شديدة، وتراجع عن مماطلته في لقاء عرفات. ولم يتأخر الوقت حتى رن جرس الهاتف في مكتب أبو عمار، وكان نتنياهو على الخط، وطلب تحديد موعد للقاء. يومها ذكّر أبو

عمار الحضور بما قاله سابقاً عن إجبار نتنياهو على الاتصال.

أدى دوراً محورياً
في إسقاط نتنياهو وفوز براك

لاحقاً، تجاوب نتنياهو مع الرغبة الأميركية، ونجحت الجهود في إيصال المنظمة وحكومة نتنياهو إلى إعلان "بروتوكول تنفيذ إعادة الانتشار في الخليل وبقية مناطق الضفة" في 1997/1/15، الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى في معبر إيرز (بيت حانون). واجه الاتفاق معارضة قوية في إسرائيل، وصوّت سبعة وزراء ضده، ونزل المستوطنون إلى الشوارع، وهاجموا سياسة نتنياهو واتهموه بالتخاذل.

بعد الخطوات الدستورية، شرعت القوات الإسرائيلية، فجر يوم الجمعة الواقع فيه 1997/1/17، في الانسحاب من عدد من أحياء مدينة الخليل، ودخلتها قوات فلسطينية. وبصرف النظر عن رأي عرفات وأنصار اتفاق الخليل، فالاتفاق كان ملآناً بالثغرات والنواقص. ونجح نتنياهو في تأجيل مستحقات فلسطينية مهمة في اتفاق أوسلو، أبرزها: تأخير فتح الممر الآمن بين الضفة والقطاع؛ تأخير تشغيل المطار؛ تأجيل إطلاق المعتقلين والمعتقلات؛ إيجاد سابقة في التعامل مع الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين لا تقل خطورة عن سابقة رابين: "لا تواريخ مقدسة مع الفلسطينيين."

صحيح أن الاتفاق خلق إشكالات لنتنياهو مع المستوطنين وقوى اليمين، إلاّ إنه أيضاً قسم مدينة الخليل إلى خليلين، H 1 + H 2 ولم يحاول عرفات تقليل مساحة وعدد سكان القسم الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، وبرر موقفه بالقول إن "بقاء أعداد كبيرة من السكان تحت الاحتلال يسبب إزعاجاً له ويوسع المقاومة."

بعد الاتفاق توجه عرفات نحو لملمة الوضع الداخلي، وأجرى اتصالات تمهيدية بقوى المعارضة. وعقدت القوى الوطنية الفلسطينية، المؤيدة لعملية السلام والمعارضة لها، في 27 شباط/فبراير 1997، جولة أولى من الحوار الوطني الشامل في مدينة نابلس، بجدول أعمال مفتوح. ولاحقاً، في 28 نيسان/أبريل، عقدت جولة ثانية. افتتحت الجلسة الأولى بأجواء شبه احتفالية غلب عليها طابع الجد والقلق، وشارك فيها أكثر من 80 شخصية وطنية يمثلون مختلف التيارات في الساحة. وشاركت حركة "حماس" في الاجتماع وتغيبت حركة الجهاد الإسلامي. وتوقع الجميع أن يفتتح أبو عمار الجلسة الأولى كالعادة بكلمة سياسية شاملة، لكنه لم يفعل ذلك على الرغم من أنها كانت جاهزة في ملفاته.

افتتح الجلسة بجمل قصيرة، وأشار إلى خطورة المرحلة وأهمية الحوار، وختم حديثه المقتضب بالطلب من رجال الصحافة مغادرة القاعة لأن ما سيطرحه أمر خطر. بعد خروجهم قال: "في هذه الجلسة أرغب في الاستماع أكثر من الكلام، لا وقت للكلام

الطويل. المهم أن نقول للعالم إننا موحدون ولن نسكت على ما يقوم به نتنياهو ضد أرضنا ومقدساتنا." وكان واضحاً لأركان المطبخ الفلسطيني أن طبيعة الحضور واقتراب موعد سفر أبو عمار إلى واشنطن للقاء الرئيس كلينتون، إلخ، دفعاه إلى عدم الكلام، وعدم كشف أوراقه، وإلى ترك الآخرين يتكلمون. وكانت مداخلات قوى المعارضة منسجمة مع أجواء عرفات وابتعدت عن الاستفزاز. وكانت كلمة حركة "حماس" الأكثر هدوءاً، وتجنبت بوعي الحديث عن موضوع العمل العسكري، واكتفت بالكلام على "عدم شرعية الوجود الصهيوني في فلسطين، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة."

إلى جانب ذلك، لم يلتزم نتنياهو اتفاق الخليل. وعلى الرغم من موافقته على عدم اتخاذ مواقف وإجراءات تؤثر في التوجهات اللاحقة، فإنه أعلن موافقته على بناء مستعمرة جديدة في تل رميدة في الخليل. وبعد مماطلة استمرت أكثر من عام ونصف عام توترت خلالها العلاقات، اضطر نتنياهو إلى توقيع اتفاق واي ريفر، في 1998/10/24، المتعلق بتنفيذ بقية قضايا المرحلة الانتقالية وبدء مفاوضات الحل النهائي. وكان الاتفاق مجموعة تدابير تهدف إلى استكمال تطبيق اتفاق مرحلي قديم، ولم يتضمن حلولاً عملية لعدد من قضايا المرحلة الانتقالية، وأبقاها معلقة، وفرض على الجانب الفلسطيني الموافقة على الدخول في مفاوضات الحل النهائي قبل تنفيذ جميع استحقاقات المرحلة الانتقالية.

على الرغم من نواقص الاتفاق فإنه هز النظام السياسي الإسرائيلي بقوة، وأثار عاصفة من النقاش في إسرائيل، وظهر مَنْ رحب به (المعارضة)، ومن تحفظ منه، ومن عارضه بشكل متشنج ومنفعل، ومن توعد نتنياهو بالاغتيال. وتم تمريره بصعوبة في الحكومة وحصل على موافقة 7 وزراء هم أقل من نصف عدد أعضائها. وقال شارون: "المعركة النهائية فتحت على مصراعيها، والأرض التي يتم السيطرة عليها ستكون لإسرائيل، وما لا يؤخذ في هذه الفترة يذهب إلى الفلسطينيين." ودعا الإسرائيليين إلى الركض في اتجاه التلال وصعود الجبال، وإقامة مستوطنات جديدة في كل مكان. ولم يخيب المستوطنون أمله، وأقاموا بؤراً استيطانية كثيرة.

وفي سياق امتصاص غضب جمهور اليمين طرح نتنياهو في الصحف، في 1998/11/12، مناقصة للشروع في البناء في جبل أبو غنيم (هار حوما)، وعطل فتح الممر الآمن بين جنوب الضفة والقطاع، وأدخل تعديلات جوهرية ملموسة على خرائط الانسحاب، وأوعز إلى الأجهزة الأمنية بالتلاعب بإطلاق المعتقلين. هذا من جهة، ومن جهة أُخرى أراد الرئيس كلينتون إظهار تصميمه على إنجاح عملية السلام، وقرر زيارة تل أبيب وغزة وبيت لحم. وتجنب الإحراج السياسي واستعاض عن زيارة الأماكن المقدسة في القدس بزيارتها في بيت لحم. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 1998، حطت

طائرته في مطار غزة على الرغم من الزوبعة الإسرائيلية التي أثيرت بشأن الموضوع، واستقبله عرفات، وحل ضيفاً على السلطة الفلسطينية، وألقى كلمة أمام أعضاء المجلس الوطني والمجلس التشريعي وأركان مؤسسات السلطة. وانتعش عرفات لا بسبب مدلولات وأبعاد زيارة كلينتون فقط، بل أيضاً بسبب حديث كلينتون الصريح ضد نتنياهو وسبل إسقاط حكومته.

لاحقاً، لم يستطع نتنياهو الصمود في وجه الضغوط، وفضل أنصاره في الليكود وأحزاب اليمين إطاحة الحكومة، وخوض انتخابات مبكرة. وتم الاتفاق على إجرائها في أيار/مايو 1999، وشاءت المصادفة أن تتزامن مع انتهاء المرحلة الانتقالية وانتهاء مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني التي أسسها اتفاق أوسلو. وبدلاً من الضغط على نتنياهو، سلط كلينتون وأركانه ضغوطهم على الطرف الفلسطيني الضعيف، ونجحوا في انتزاع موافقة عرفات على عدم إعلان قيام الدولة في 4 أيار/مايو 1999.

رحل وهو يعتز بأنه
قال "لا" كبيرة للرئيس الأميركي

بعد ظهور نتائج الانتخابات وانتقال السلطة من الليكود إلى العمل في أيار/مايو 1999، عادت الروح إلى عملية السلام. وملأ براك أجواء المنطقة بضجيج عال في شأن إعادة تشغيل قطار السلام على مساراته الثلاثة، الفلسطيني والسوري واللبناني. وأوحى للجميع بأنه مصمم على صنع سلام شامل مع السوريين واللبنانيين والفلسطينيين في فترة أقصاها 15 شهراً فقط.

على الرغم من شكوك عرفات وأركان القيادة في قدرة براك على الوصول إلى حلين سياسيين مع القيادتين السورية والفلسطينية في وقت واحد، فإنهم ظلوا متفائلين. ولم يتأخر العرب في رد التحية، ونعتوه بصانع السلام قبل أن يروا خيره من شره، ونال من أبو عمار لقب "الصديق الشريك".

قرر براك التوجه إلى واشنطن في أواسط تموز/يوليو 1999، لمناقشة توجهاته مع الرئيس كلينتون. وأعلن أركانه ومساعدوه أنه يحمل في جعبته اقتراحاً باستئناف المفاوضات دفعة واحدة على أربعة مسارات متوازية: الأول، مع اللبنانيين، هدفه سحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني. والثاني، مع السوريين تجري فيه مفاوضات مكثفة في شأن الانسحاب من الجولان. واعترف براك بوجود وثيقة لدى الإدارة الأميركية اسمها "وديعة رابين"، وشدد على أنها كانت افتراضية. والثالث، يهتم بتنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية وبقايا اتفاق واي ريفر مع الفلسطينيين التي لم تنفذ في عهد نتنياهو. وخصص المسار الرابع للبحث في قضايا الحل النهائي. كما اقترح إحياء وتفعيل مؤتمر متعدد الأطراف.

التزم براك أمام كلينتون تحريك عملية السلام، وطلب منحه بعض الوقت قبل الشروع في تنفيذ اتفاق واي ريفر. وبعد عودته من واشنطن التقى أبو عمار، في 1999/7/27، في معبر إيرز. وصرح براك عقب اللقاء أنه "أكد للرئيس مجدداً التزام إسرائيل اتفاق واي ريفر، وتنفيذه تنفيذاً كاملاً بموازاة جهد الفلسطينيين الرامي إلى مكافحة الإرهاب." وأضاف: "وعرضنا فكرة ضرورة أخذ استئناف محادثات الوضع الدائم بعين الاعتبار مؤكدين الحاجة إلى تقويم حكيم لكيفية دمج تنفيذ اتفاق واي ريفر في مداولات الوضع النهائي بصورة أكثر ملاءمة.

استؤنفت المفاوضات في 29 تموز/يوليو 1999 بناء على اتفاق الزعيمين. ودخل المفاوضون الفلسطينيون غرف المفاوضات وهم حذرون يحملون تعليمات من أبو عمار خلاصتها: رفض دمج المرحلة الانتقالية في المرحلة النهائية، والتمسك بضرورة الاتفاق أولاً على تنفيذ استحقاق المرحلة الثالثة من الانسحاب، كما ورد في اتفاق أوسلو، قبل البحث في قضايا الحل النهائي. وأصروا، بناء على تعليمات عرفات، على تنفيذ اتفاق واي ريفر أولاً، واعتبروا تنفيذه تنفيذاً كاملاً اختباراً عملياً لجدية حديث براك عن السلام.

شكك أبو عمار في نيات براك، وكان مقتنعاً بأن مفاوضات الحل النهائي لن تكون بالسهولة التي يتصورها براك وأركان إدارة كلينتون، ورأى أن تنفيذ القضايا الانتقالية الواردة في اتفاق واي ريفر يحقق مكاسب مهمة للفلسطينيين، ويجرد الجانب الإسرائيلي عدداً من أوراق الابتزاز السياسي والضغط على الصعيدين الأمني والاقتصادي، ويخلص الناس من عذاب التنقل والاعتقال على المعابر والطرقات.

شددت إدارة كلينتون على مواصلة المفاوضات، ووجهت دعوة رسمية إلى أبو مازن. ولم يخفِ براك انزعاجه، وكلف وزير الخارجية الإسرائيلي شن هجوم على الزيارة، وذكّر الفلسطينيين بأن الثنائية الإسرائيلية – الفلسطينية أنتجت اتفاق أوسلو، وتبقى أقصر الطرق لمعالجة الخلافات الثنائية. ورفض أبو عمار موقف براك، وأصر على ربط مفاوضات الحل النهائي بالاتفاق أولاً على جدول زمني لتنفيذ واي ريفر.

وبعد مفاوضات شاقة في شرم الشيخ تخللها تأزم في العلاقات، نجحت وزيرة الخارجية الأميركية، أولبرايت، في دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاتفاق يوم 1999/9/4. ووقّع براك وأبو عمار بروتوكولاً لتنفيذ اتفاق واي ريفر، وشهد عليه، بالإضافة إلى الوزيرة أولبرايت، الرئيس مبارك وملك الأردن، عبد الله الثاني. وأشادت أولبرايت بحكمة براك، ودعت الدول العربية إلى التفاعل مع خطوته "العظيمة" وملاقاتها بخطوة تطبيع. وكان اتفاق شرم الشيخ أول اتفاق وُقّع في عهد براك، ولم يتضمن الحقوق كلها التي نص عليها اتفاق واي ريفر. ورضخ أبو عمار مكرهاً لابتزاز أميركي – إسرائيلي، وأجّل إعلان قيام الدولة عاماً كاملاً. وعدّل براك خريطة المناطق

التي سيتم الانسحاب منها وغيّر في الجدول الزمني. ودمج المرحلة الانتقالية في النهائية، وألزم الجانب الفلسطيني بالدخول في مفاوضات بشأن "اتفاق إطار إعلان مبادئ الحل النهائي" قبل التزام إسرائيل وقف الاستيطان وقفاً نهائياً.

في تلك الفترة أكثر براك من الحديث عن الانسحاب من الجولان، وارتفعت حدة التنافس بين المسارين الفلسطيني والسوري. وبعد الجولة الثانية من المفاوضات السورية – الإسرائيلية التي تمت في شيبردستاون واستمرت من 3/1/2000 حتى 10/1/2000، ازداد شك عرفات في نيات كل من براك والإدارة الأميركية. وتأزمت العلاقات، وخصوصاً بعد تصريح كلينتون "أن الطرفين السوري والإسرائيلي تعهدا بتسوية خلافاتهما في غضون الشهرين المقبلين، ويشعر بتفاؤل مفعم بالأمل بإمكان إحراز نجاح جوهري." لاحقاً، تعثرت المفاوضات مع سورية، وتردد براك في عبور الأمتار الأخيرة من جسر السلام معها، وفشلت قمة الأسد – كلينتون. جدد براك التزامه أمام الرئيس مبارك ودنيس روس، المنسق الأميركي لعملية السلام، تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية. ووافق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على نقل مفاوضاتهما إلى واشنطن، وعقدا في قاعدة بولنغ الجوية قرب واشنطن جولة مفاوضات مكثفة بدأت في 21 آذار/مارس 2000، واستمرت ثلاثة أسابيع، لكن لم يتم حلحلة أي قضية من قضايا الحل النهائي.

مع اقتراب استحقاق موعد إعلان الدولة في أيار/مايو 2000 تأزمت العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، وأطلق براك سلسلة تصريحات عنجهية هدد فيها بضم الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية المعرَّفة في الاتفاقات بمنطقتي ب وج. وفي نيسان/أبريل 2000، وجه الرئيس كلينتون دعوة إلى أبو عمار لزيارة واشنطن بأمل الحصول على وعد بتأجيل استحقاق أيار/مايو والاستمرار في اللقاءات مع الإسرائيليين. وافق أبو عمار على التأجيل فترة أسبوعين، والتقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، براك، في 8 أيار/مايو 2000، في رام الله. وكان اللقاء ساخناً.

في تلك الفترة نفّذ براك انسحاباً أحادي الجانب من الجنوب اللبناني، وحوّل الأميركيون وبعض العرب الانسحاب إلى دليل على حسن نيات كل من براك وحكومته. واستبشر البعض خيراً، ونظر إلى هذا الانسحاب كمقدمة لالتزام براك الاتفاقات الموقعة، واعتبره مؤشراً إلى صدق تعهداته.

في 25 حزيران/يونيو 2000، وصلت وزيرة الخارجية الأميركية أولبرايت إلى المنطقة، وحاولت حلحلة المفاوضات وتنفيذ بقايا استحقاقات المرحلة الانتقالية. واعتبرت ذلك خطوة ضرورية لانطلاق مفاوضات الحل النهائي وعقد قمة ثلاثية ماراثونية فلسطينية – أميركية – إسرائيلية تستمر أسبوعين. ونقلت الوزيرة أولبرايت إلى الطرفين رغبة الرئيس كلينتون في توصلهما إلى اتفاق قبل رحيله عن البيت

الأبيض. لكن براك تمسك بمواقفه وأصر على القمة الثلاثية. وخلال لقاءات أولبرايت مع الجانب الفلسطيني تبنت مواقف براك، ورفضت الاستماع إلى نصائح عرفات بتأجيل عقد القمة إلى أن يتم إنجاز التحضيرات الضرورية لضمان نجاحها. ونجحت خطة براك، وأرسل وزير الخارجية، شلومو بن – عامي، للقاء رئيس السلطة الفلسطينية في مدينة نابلس. ودار نقاش بشأن القمة. ودافع بن – عامي عن الفكرة، وأكد أن براك سيذهب إلى القمة حاملاً أفكاراً جديدة ومهمة من شأنها جسر المواقف والتوصل إلى اتفاق نهائي يشمل قضايا المرحلة النهائية كافة.

أسرع كلينتون في تحديد موعد القمة من دون تشاور مع الفلسطينيين، وحدد يوم 11 تموز/يوليو 2000 تاريخاً لبدئها، ووجه الدعوة إلى الطرفين. حاول أبو عمار تأجيل الموعد وإرسال وفدين يمهدان للقمة. رفض الرئيس كلينتون وإدارته الفكرة، واستبعدوا احتمال الفشل، ومارس سيد البيت الأبيض ضغوطاً شديدة على الطرف الفلسطيني، ولم يكن هذا الطرف الأضعف في المعادلة قادراً على تحمل تبعات الدخول في مواجهة مكشوفة مع كلينتون. ولم يشأ عرفات توتير العلاقة بالإدارة الأميركية بشأن مسألة زمان القمة ومكانها. وحاول قبل سفره إلى واشنطن التسلح بموقف عربي يتعلق بتسوية قضيتي القدس واللاجئين باعتبارهما قضيتين يتداخل فيهما الشأن الوطني الفلسطيني والشأن القومي العربي، لكن محاولته باءت بالفشل. وعارضت الإدارة الأميركية عقد قمة عربية قبل قمة كامب ديفيد.

قبل سفر أبو عمار إلى واشنطن دعا المجلس المركزي إلى الانعقاد يوم 2 تموز/يوليو 2000، وقال فيه: "نحن ذاهبون إلى معركة قاسية وسأخوض أنا وإخواني المعركة باسمكم جميعاً." وقلل احتمال نجاح المفاوضات، وأكد أن "حقوقنا معروفة ولن نحيد عنها"، وقال: "لا ياسر عرفات ولا أي زعيم فلسطيني أو عربي يمكنه التنازل عن الحقوق الفلسطينية في القدس، وحق اللاجئين في العودة والتعويض التي ثبتتها قرارات الشرعية الدولية." وأكد المجلس المركزي التمسك بالثوابت الوطنية.

وبعد أن استلم كلينتون الموافقة الفلسطينية، اعتقد هو وإدارته أن حالة الضعف التي تعانيها منظمة التحرير والسلطة تفرض على عرفات قبول ما يعرضه براك. وظنوا أنه مستعد لدفع الثمن في قضايا القدس واللاجئين والاستيطان في مقابل إشباع رغبته الجامحة في إعلان قيام الدولة قبل 13 أيلول/سبتمبر 2000.

توجه براك إلى واشنطن وفي يده صيغ حلول معدة مسبقاً. وتعهد لشعبه بالعودة من كامب ديفيد من دون المساس بلاءاته أو خدش خطوطه الحمر الشهيرة. وقبل مغادرته المطار أعطى أذرع الأمن توجيهاته باستكمال التحضيرات لوضع خطة "حقل الأشواك" موضع التنفيذ في حال فشلت مفاوضات القمة الثلاثية.

في اليوم الأول للقمة، عقد كلينتون لقاء ثنائياً مع عرفات تحدث فيه عن الفرصة

التاريخية السانحة لحل قضايا الصراع كافة باستثناء القدس. وأجابه عرفات: "أنا قادم من مؤتمر القمة الإفريقية في توغو وهناك ألقيت خطاباً، وكلما ذكرت القدس الشريف كانت القاعة كلها تصفق." ورفض تأجيل حل أي من قضايا الحل النهائي، وقال إن عملية السلام يجب أن تقود إلى تنفيذ القرارين رقم 242 ورقم 338.

وفي 12 تموز/يوليو 2000 في كامب ديفيد، بدأ الرؤساء الثلاثة، كلينتون وعرفات وبراك، مفاوضات ماراثونية اتفقوا مبدئياً على أن تستغرق أسبوعاً أو أكثر قليلاً. وفي اللقاء الأول تم تثبيت إطار المحادثات وآلية المفاوضات وقواعدها، وتم، بناء على طلب براك ودعم كلينتون، تثبيت قاعدة "الاتفاق على كل شيء أو لا اتفاق على شيء."

بعد دخول مفاوضي الطرفين في صلب قضايا الصراع الأساسية بدأت رياح الخلافات القوية تهب على كامب ديفيد. وبيّنت المحادثات أن الخلافات كثيرة ومركبة، ولا يستطيع براك وعرفات حلها في فترة قصيرة. وبدأت أهداف كلينتون تتحول بفعل ضغط وقائع المفاوضات إلى أحلام أميركية، يتطلب تحقيقها معجزة في زمن ولت فيه المعجزات.

أفكار أميركية – إسرائيلية جديدة

في "الكامب"، طرحت أفكار أميركية وفلسطينية وإسرائيلية كثيرة. وتبنى أبو عمار موقفاً متشدداً بشأن القدس واللاجئين والحدود والاستيطان، وتمسك بالحد الأقصى من المطالب، وتكتم بشأن الحد الأدنى. وفي سياق البحث في جسر الهوة، عرض الجانب الفلسطيني مسألة وجود قوات دولية على امتداد حدود الدولة الفلسطينية مع الأردن ومصر وإسرائيل، ووافق الإسرائيليون، من حيث المبدأ، على دور ما لهذه القوات بعد التوصل إلى اتفاق لا قبله.

وبدلاً من تقديم مشاريع حلول أميركية تقرّب بين مواقف الطرفين، تبنى كلينتون المواقف الإسرائيلية، ورفع وتيرة ضغطه على عرفات، ومارس الابتزاز السياسي. وصمد أبو عمار في وجه هذه الضغوط، وهدد بالانسحاب من المفاوضات، وأمر مرافقيه أكثر من مرة بتجهيز حقائبهم للرحيل. وبلّغ عرفات كلينتون رفضه توقيع أي اتفاق ينص على إنهاء الصراع ولا يتضمن حل قضيتي القدس واللاجئين. وأبدى استعداداً أولياً لقبول مبدأ مدينة مفتوحة، وحرية عبادة للجميع، وسيادة إسرائيلية على حائط المبكى، شرط أن تكون السيادة الفلسطينية كاملة على الجزء المحتل من المدينة منذ سنة 1967 بحسب القرار رقم 242.

وكشف عرفات للرئيس كلينتون أنه لا يستطيع التصرف في مصير اللاجئين والقدس بمفرده، ولا بد من العودة لأخذ رأي عدد من زعماء العرب، والتشاور مع رجال

الدين المسلمين والمسيحيين والفاتيكان، والوقوف على وجهات نظرهم قبل توقيع أي اتفاق يمس وضع المقدسات الإسلامية والمسيحية.

استصغر الرئيس الأميركي وأركان إدارته وزن الملوك والرؤساء العرب، ولم يتورع بعضهم عن اتهام الوفد الفلسطيني بمحاولة التستر بالموقف العربي، وقالوا إن الأميركيين قادرون بدقائق على إلزام الحكام العرب بالموقف الذي يريدونه، وقادرون عبر الهاتف على انتزاع تأييدهم ومباركتهم لأي اتفاق يوافقون عليه..!

ومع اقتراب موعد سفر كلينتون إلى اليابان توتر وقال لعرفات: "سوف أغادر بعد ساعات، خيبت آمالي وحطمت كل ما قمت به خلال ثمانية أعوام في عملية السلام.. أنتم فقدتم فرصة سنة 1948، وحُرمتم فرصة سنة 1978، والآن تخسرون فرصة جديدة. فعلت كل ما في وسعي وأنت تتحمل المسؤولية، وأنا أعرف حجم الكارثة التي ستحدث، وسيمر 20 عاماً قبل أن تأتي فرصة أُخرى."

وتكلم جورج تينيت، مدير الاستخبارات المركزية، بأسلوب ابتزازي، وحمّل هو الآخر أبو عمار المسؤولية بقوله: "أنت تحكم على الدولة الفلسطينية بالانتهاء، وتحكم باندثار الاقتصاد وبتشتت الشعب الفلسطيني. أنتم تعيشون في منطقة أحب أن أقول لك إن شعوبها وحدودها قابلة تماماً للتغيير والتبديل."

رد أبو عمار فشكر الرئيس كلينتون ومعاونيه وأضاف: "لكن لن أقبل لنفسي أن أدخل التاريخ كأحد الخونة. لا أنا ولا أي عربي ولا مسلم ولا مسيحي سيقبل أن يشرّع لوجود السيادة الإسرائيلية في القدس. يستطيع الإسرائيليون احتلالنا بقوة السلاح سنوات ولهم في جنوب إفريقيا مثلاً. إننا ضعاف الآن، ولكن بعد عشرين عاماً أو عشرة أعوام أو خمسة أو خمسين أو مئة عام سيأتي من يحرر القدس ويرفع علم بلاده عليها. إذا أردتم التهديد فأنا أدعوكم للسير في جنازتي. أنا رجل متدين ولن أسمح أن يكتب عني أنني ناقشت بيع ساحة الحرم لإسرائيل أو الإقرار بوجود هيكل مزعوم تحته. تحدثت معكم بقلب مفتوح، ولكن يبدو أن الإسرائيليين بعيدون عن متطلبات السلام. أعانكم الله وأعان الأجيال القادمة على ما سيحدث في المنطقة."

بعد تمسك أبو عمار بالحقوق الفلسطينية وقرارات الشرعية الدولية ورفضه التجاوب مع توجهات كلينتون، بدأت ملامح انهيار القمة تلوح في الأفق. وتأكد كلينتون أن قضايا الخلاف المدرجة في جدول الأعمال شائكة وحساسة ولها أبعاد رمزية عند الطرفين، وخصوصاً قضيتي القدس واللاجئين. وقبيل سفره إلى اليابان أدرك أن موقف عرفات نهائي، وأن التهديد بإنهاء القمة لم يؤثر في موقفه. وفي الساعة الأخيرة طلب من الطرفين البقاء ومواصلة التفاوض برعاية الوزيرة أولبرايت، فاستجابا لطلبه.

بعد عودة كلينتون من طوكيو التقى عرفات وكرر مقترحاته لحل قضايا الخلاف

الأساسية. وقال أبو عمار: "بالنسبة للأماكن المسيحية هناك اتفاق بيننا وبين البابا حول الموضوع." فتدخل كلينتون فوراً وقال: "كنا على اتصال بالفاتيكان، والفاتيكان موافق على التدويل." رد أبو عمار: "البابا في روما لا يمثل المسيحيين في القدس. البطرك الأورثوذكسي هو الذي يمثلهم، ولا يحق للبابا أن يغير الوضع القائم أو يلغي الترتيبات المعمول بها. بطْريق القدس هو البطرك الأورثوذكسي وليس البطرك الكاثوليكي أو الأنغليكاني." قال كلينتون: "براك قدم تنازلات تتعلق بالقدس وأنت موقفك لم يتحرك. أنت لم تفاوض، إذهب وادع شعبك يستقبلك كالأبطال واجمع الكنائس التي تريد." عقّب عرفات: "القدس عاصمتنا ولن أتخلى عن عاصمتي." قال كلينتون: "هذه المواقف سيكون لها عواقب وخيمة وأنت تتحمل المسؤولية." رد أبو عمار: "أريد أن أختصر عليك. لنبق تحت الاحتلال ونحن نعرف كيف نقاوم، نحن شعب لا يخون الأمانة، أفاوض باسم العرب المسلمين والمسيحيين وليس باسمي الشخصي. ولا أستطيع إلاّ أن أكون الأمين على القدس. هل تقبل مني يا سيادة الرئيس أن أبيع الأماكن المسيحية إلى الإسرائيليين؟" قال كلينتون: "هذه سياسة وليس ديناً."

تحت ضغط خوف الولايات المتحدة وإسرائيل من نتائج فشل القمة الثلاثية على أوضاعهما الداخلية، وتمسك أبو عمار بمواقفه من المسائل المختلف بشأنها، اضطر رئيس الحكومة الإسرائيلية، براك، إلى خفض سقف توقعاته، وتراجع عن بعض مواقفه، ووافق من حيث المبدأ على قيام دولة فلسطينية مستقلة على نحو 90٪ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في سنة 1967. واستبدل فكرة ضم مناطق واسعة من الأغوار ومرتفعات رام الله والخليل باستئجار أراض في الأغوار وثلاث قواعد عسكرية فترة زمنية محددة. ولم يرفض فكرة تبادل الأراضي كسبيل لمعالجة ضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل. وأقر بتحمل إسرائيل مع الآخرين المسؤولية المعنوية عن نكبة اللاجئين وتشريدهم. وقبل بعودة بعضهم إلى أرضهم التي صار اسمها إسرائيل، وأصر على أن يتم ذلك في إطار إنساني وتحت بند جمع شمل العائلات.

وتحدث أبو عمار عن إعطاء اللاجئين في لبنان أولوية في العودة، وشرح خصوصية وضعهم هناك، وموقف القوى اللبنانية من تجنس اللاجئين الفلسطينيين. واستفسر كلينتون عن عددهم، وبعد سماع الرقم – 380.000 – قال بحضور براك إن عودتهم يمكن تنظيمها في غضون 10 أعوام، وصمت براك، بحسب رواية أبو عمار. وبشأن القدس أصر عرفات على انسحاب إسرائيل من الجزء الشرقي من المدينة باعتباره جزءاً من الأراضي التي احتلت سنة 1967. وأصر براك على اقتراح إقامة "حكم خاص بالبلدة القديمة".

على الرغم من الضغوط الهائلة التي مارسها كلينتون فقد أصر عرفات على موقفه، ورفض جميع المقترحات الإسرائيلية، وحذر من تحويل الصراع إلى حرب

دينية. ورفض الخوض في تفصيلات موضوع حجم ومصدر المبالغ المطلوبة لتعويض اللاجئين قبل إقرار براك بمبدأ حق العودة والتعويض بحسب قرار الأمم المتحدة رقم 194. وطلب من مرافقيه تجهيز أنفسهم لمغادرة الأراضي الأميركية إلى مطار غزة.

حاول الرئيس كلينتون إنقاذ القمة من الانهيار، وقدم في الليلة الأخيرة خيارات جديدة رفضها عرفات. فحسم الرئيس كلينتون أمره وقرر إنهاء القمة. ووقع المحظور الذي خشيه أبو عمار، وتكرر الفشل الذي تجرعه كلينتون في اجتماعه بالرئيس الأسد في جنيف. ولاحقاً، وصف أبو عمار مفاوضات "الكامب" بأنها كانت أصعب من حرب بيروت سنة 1982.

وفي 24 تموز/يوليو 2000، بعد أكثر من أسبوعين من المفاوضات الشاقة، أعلن كلينتون في مؤتمر صحافي انتهاء أعمال القمة من دون اتفاق. ورفض الاعتراف بالفشل، وأشار إلى أن المحادثات حققت نتائج مهمة كانت غير مسبوقة. وأكد تعهد الطرفين "مواصلة الجهود للتوصل إلى اتفاق يشمل كل الملفات المتصلة بقضايا الحل الدائم." وامتدح شجاعة براك وأثنى على جرأته.

بعد فشل القمة عاد عرفات إلى غزة بسرعة. واستقبله الغزاويون استقبال الفاتحين، واعتبروا صموده انتصاراً وطنياً عظيماً. وعندما انتقل إلى رام الله نُظم له استقبال رسمي وشعبي كبير. وتحول الاستقبال إلى مهرجان ألقى فيه أبو عمار كلمة حماسية قال فيها: "عندما كنت في كامب ديفيد كانت صورتكم في ذهني، وكانت إرادتكم الصلبة أكبر معين لي للصمود في مواجهة الضغوط الكبيرة التي تعرضت وإخوتكم في الوفد المفاوض لها. بعزيمتكم صمدنا، وبعزيمتكم سنواصل المشوار."

وأضاف: "أنتم القوم الجبارون". وتلا كالعادة في نهاية كلمته الآية الكريمة "وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة." وبعد انتهاء الكلمة فُتح مقر الرئاسة أمام الجميع لتهنئة أبو عمار بالسلامة وتحيته على الصمود. وتأكد بعض أطراف المعارضة أن تساهل أبو عمار، كما ظهر في قضايا الحل الانتقالي، لا ينطبق إطلاقاً على موقفه من قضايا الحل النهائي المصيرية، وخصوصاً قضيتي القدس واللاجئين.

بعد "الكامب" اهتم أبو عمار بامتصاص غضب كلينتون وتخفيف الآثار السلبية لتحميله الطرف الفلسطيني مسؤولية فشل القمة. كذلك اهتم بتوحيد الموقف الفلسطيني وحشد المواقف العربية والدولية لمواجهة أسوأ الاحتمالات.

لم يغفر اليمين الإسرائيلي لبراك استعداده للتفريط في القدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل وحدها. وتوالت في الكنيست عمليات الانسحاب من الائتلاف الحكومي. وتضعضعت أوضاع الحكومة واهتزت شخصية الجنرال. ودعم حزب شاس انتخاب ممثل الليكود موشيه كتساف رئيساً لدولة إسرائيل. وخسر بيرس، تعيس الحظ، معركة الرئاسة، وحمّل أنصاره براك مسؤولية الهزيمة التي تجرعها زعيمهم.

بعد قمة "الكامب"
غازل أبو عمار المعارضة

بعد القمة، إجمالاً، تعززت أفكار الاتجاهات الفلسطينية والعربية المتطرفة والمتشددة على حساب الاتجاهات الواقعية. وأججت تصريحات كلينتون الظالمة، التي حمّل فيها عرفات مسؤولية الفشل، مشاعر الشعب والقوى الوطنية والدينية، ولا سيما بعد نشر وسائل الإعلام تفصيلات أطماع إسرائيل بمدينة القدس والمسجد الأقصى ومحاولات تقسيمه بين المسلمين واليهود على غرار المسجد الإبراهيمي في الخليل. ولم يدافع عرفات عن عملية السلام، ولم يجمّل مستقبلها. وبرر موافقته على استئناف المفاوضات الثنائية بعد قمة "الكامب" في محاولة لتعطيل تنكيل أجهزة الأمن الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني، إذا أمكن، كما كان يقول، ولامتصاص غضب الرئيس كلينتون.

وفي دورة اجتماعات المجلس المركزي، يومي 9 و10 أيلول/سبتمبر 2000، أوضح أبو عمار موقفه، وتحدث عن صدام مقبل حتماً قائلاً: "يا إخوان الصدام قادم لا محالة والجنرال براك أعطى أوامره لتنفيذ خطة (حقل الأشواك)." وعلى الرغم من شكوكه العميقة في نيات براك طلب من أعضاء المجلس المركزي تأجيل إعلان قيام الدولة خمسة أسابيع استجابة لتمنيات الرئيس كلينتون. وقال: "أرجو موافقتكم على التأجيل استجابة لطلب شخصي طلبه مني في نيويورك في لقاء عقد على هامش أعمال قمة الألفية الثالثة التي دعت إليها الأمم المتحدة."

ورفض المجلس، بناء على تدخل عرفات، التهديدات الإسرائيلية المتكررة، وطلب من القيادتين السياسية والعسكرية اتخاذ الخطوات اللازمة لتحضير الشعب الفلسطيني لمواجهة أسوأ الاحتمالات. وحذر البيان من استغلال المتطرفين الإسرائيليين توتر الوضع وتنفيذ أعمال إرهابية متنوعة ضد الفلسطينيين. إلى جانب ذلك، رفضت قيادة المنظمة التهديد الأميركي العلني والمبطن في حال إقدامها على إعلان الدولة من جانب واحد. وفي 28 تموز/يوليو 2000، قررت المضي قدماً في معركة الدفاع عن المدينة المقدسة وحقوق اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية، ووضع قرارات المجلس المركزي الفلسطيني بشأن قيام الدولة على الأرض موضع التطبيق. ودخلت القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية صراع إرادة أفرز على الأرض تسارع درجة التوتر وارتفاعها بين الطرفين، وباتت كل الاحتمالات واردة.

الانتفاضة:
براك يواصل التحدي
وعرفات يقبل المواجهة

صباح يوم الخميس الواقع فيه 28/9/2000، وضعت الأذرع الأمنية الإسرائيلية في منطقة القدس في حالة تأهب قصوى. وتم حشد أكثر من 2000 رجل أمن وشرطي داخل ساحات المسجد الأقصى وخارجها لحماية شارون، زعيم المعارضة، في أثناء زيارته لساحات الأقصى، ولقمع المقدسيين إذا حاولوا تعكير أجوائها، إلخ. وفجّرت الزيارة موجة قوية من غضب الفلسطينيين دفعت الجميع إلى النزول إلى الشوارع والتصدي لجند الاحتلال بالحجارة وبالرصاص أيضاً. وفي اليوم التالي عقب صلاة الجمعة، تفجر على أرض المسجد الأقصى يأس الناس وكرههم للاحتلال، واتسمت حركتهم بالقوة والعنف.

مساء يوم الزيارة، 28/9/2000، دعا أبو عمار القيادة الفلسطينية إلى اجتماع طارئ في رام الله قال فيه: "براك بدأ تنفيذ خطة (حقل الأشواك) التي حدثتكم عنها، معركة القدس فُتحت في قمة كامب ديفيد وزيارة شارون نقلتها إلى هنا. طلبت من براك إلغاء الزيارة لكنه رفض. القدس في خطر والأقصى في خطر، واللهم اشهد فإني قد بلغت..." وكان على يقين من أن الجماهير المؤمنة ستهب دفاعاً عن الأقصى حتى لو لم تتحرك السلطة الرسمية. وعقب الاجتماع صدر بيان، دقّقه عرفات، حمّل الحكومة الإسرائيلية ورئيسها مسؤولية الزيارة وتدنيس الحرم القدسي الشريف، ودعا الشعب الفلسطيني في كل مكان إلى رص الصفوف والتوحد في معركة الدفاع عن القدس، ومواجهة العدوان الإسرائيلي المبيت على المقدسات.

بعد اجتماع القيادة السياسية ترأس أبو عمار في ساعة متأخرة اجتماعاً للموجودين من أعضاء مجلس الأمن القومي الأعلى، وقدّر أن المعركة بدأت وستكون طويلة. وركز على موقع المسجد الأقصى في فكر الناس. واعتبر زيارة شارون قراراً مغلوطاً فيه ارتكبه براك، وينم عن غرور وغباء سياسي وسوء تقدير. ورأى في الزيارة محاولة استدراج للدخول في صدام عنيف. وأشار إلى أن قدر الفلسطينيين الدفاع عن الأقصى ومقدسات العرب، مسيحيين ومسلمين، ولا يمكن للمرء أن يهرب من قدره. وقال: "قدرنا أن نخرج من معركة لندخل أُخرى"، واستشهد بالحديث النبوي الذي يقول إن الناس في بيت المقدس وحول بيت المقدس مرابطون إلى يوم الدين.

وبحث مجلس الأمن القومي في سبل حماية المسجد الأقصى. ولخص أبو عمار التوجه كالتالي: العمل على تفريغ أعداد إضافية إلى ملاك حراس المسجد؛ تنظيم مناوبات أمنية ليلية في المسجد وساحاته؛ الدفاع عن المناطق الخاضعة للسلطة ومنع القوات الإسرائيلية بكل الوسائل المتوفرة من اختراقها. وحاول أعضاء في المجلس إثارة المخاوف من دور حركة "حماس" والتيار الديني، ومحاولة تصدر الحركة، لكن عرفات أقفل الموضوع بقوله: "المعركة طويلة والمسألة الملحة هي كيف نحمي الأقصى وليس من يتصدر التحركات."

لاحقاً، وفي نهاية اجتماع مجلس الأمن القومي، عقد أبو عمار لقاءات ثنائية وثلاثية كعادته مع قادة أجهزة الأمن ناقش معهم المهمات التفصيلية التي فرضتها التطورات. ومساء يوم 2000/9/29، عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً في رام الله برئاسة عرفات، استمعت فيه إلى تقارير ميدانية عن المجزرة التي اقترفها الاحتلال ضد المصلين. وحمّلت القيادة القوات الإسرائيلية مسؤولية عملها، ووصفته بالهجوم المدبر.

في حينه تحركت الإدارة الأميركية لتهدئة الوضع، وجرى حديث عن جمع عرفات وبراك بحضور وزيرة الخارجية أولبرايت. وظهرت بوادر شكوك فلسطينية في موقف السلطة من استمرار الانتفاضة. وصدر بيان حمل اسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، طالب بتنحية عرفات، وردت "فتح" على البيان فوراً، واتهمت من يقف وراءه بالعمالة لإسرائيل. وأصدرت "حماس" بياناً، يوم 2000/10/3، قالت فيه: "إن ما صدر من تصريح حول المطالبة بتنحية الرئيس عرفات لا يعبر عن موقف الحركة ولا عن سياستها." وشددت على الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال ودعت إلى مواصلة الانتفاضة.

بعد تصاعد حدة الاشتباكات الفلسطينية – الإسرائيلية تحركت الإدارة الأميركية ودول السوق الأوروبية وشددت ضغطها على عرفات وألحت عليه في عقد لقاء مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، براك. ودخلت الحكومة الفرنسية على خط التحركات، وكان الرئيس شيراك أجرى اتصالات مكثفة بالرئيس الأميركي، وعبر عن قلقه علناً بقوله: "يجب أن يعلم الجميع أن مشاعر شعب لا تواجه بالمدرعات."

وفي 2000/10/4، عقدت قمة في باريس، شارك فيها براك وعرفات ووزيرة الخارجية الأميركية، أولبرايت. وحاول براك بالتواطؤ مع أولبرايت تعطيل مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس شيراك في اللقاءات. إلاّ إن إصرار عرفات على مشاركتهما أحرج براك وأولبرايت وتم عقد أكثر من لقاء بحضورهما. وعملت أولبرايت على تمييع طلب منظمة التحرير تأليف لجنة تحقيق دولية في مجزرة الأقصى وما تلاها من أعمال قتل. واقترحت تأليف لجنة أميركية – فلسطينية – إسرائيلية تترأسها الولايات المتحدة. ورفض أبو عمار اقتراحها، وهدد بالانسحاب من الاجتماعات، وانسحب من أحدها ولم يعد إليه إلاّ بعدما لحقت به أولبرايت عند باب سيارته خارج مبنى الاجتماع.

وأظهر الرئيس شيراك تضامناً عالياً مع الشعب الفلسطيني، وساند طلب عرفات تأليف لجنة تحقيق دولية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وتوترت العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية، وشن أركان براك ووزراء في حكومته حملة قوية ضد الرئيس شيراك واتهموه بالانحياز إلى الفلسطينيين. وفشل اجتماع باريس في الوصول إلى أي

اتفاق، وتوترت علاقة عرفات ببراك أكثر، وعاد من باريس إلى غزة وسجل مرة أُخرى تمسكه بالحقوق الفلسطينية حتى لو أدى ذلك إلى تصادم مع الإدارة الأميركية. وثبت بالملموس للقوى المعارضة والمشاركة في السلطة أن في الإمكان الجمع بين الحركة السياسية والدبلوماسية وبين استمرار الانتفاضة. وتبددت مخاوف الشارع من عدم قدرة القيادة على الصمود في وجه الضغوط الأميركية، التي ظلت تظهر على أبواب كل لقاء فلسطيني – أميركي – إسرائيلي.

على الرغم من أن السلطة لم تشارك رسمياً في قيادة الانتفاضة، فإنها مثلت، في الواقع، مرجعيتها العليا. وتعاملت إسرائيل والعرب والعالم معها على هذا الأساس. ولم يحاول أبو عمار تبديد هذه الصورة أو وقف عسكرة الانتفاضة. وتعكس دعوة "فتح" في بيان رسمي إلى "ترشيد استخدام الأسلحة والاقتصاد في الذخائر واتباع السرية في العمل" حقيقة موقف أبو عمار. ولم يعارض موقف "فتح" اعتبار الانتفاضة خياراً استراتيجياً للتحرير، وأنه "يجب نقل المعركة إلى مكان تواجد العدو لكي لا ينعم الصهاينة بالاستقرار في وطننا. ويجب استهداف كل منشآت وتجمعات العدو، أيضاً، داخل (ما يسمى بالخط الأخضر) فكل ما هو (صهيوني) سيكون هدفاً مشروعاً لنا بكل الوسائل." وردت إسرائيل بتأكيد أن "أذرع الأمن الإسرائيلية ستضرب كل من يمس أمن إسرائيل، وطالبت عرفات بتحمل مسؤولياته الأمنية عن هذا التوجه الفتحاوي الخطر."

وفي سياق معالجة الموقف المتفجر على أرض الضفة والقطاع، سعى الرئيس كلينتون لعقد قمة يحضرها شخصياً تضم براك وعرفات. وطلب أبو عمار من الرئيس كلينتون تهيئة المناخ الملائم للقاء، وممارسة الضغط على إسرائيل لوقف المجازر، ورفع الحصار المضروب على المناطق الفلسطينية. لكن ضغوط كلينتون أجبرته على التراجع عن مطالبه. ونجح كلينتون في تشغيل مطار غزة، وخفف الجيش الإسرائيلي الحصار جزئياً.

وبعد التشاور حدد يوم 2000/10/16 موعداً لعقد القمة في شرم الشيخ. وانتزع أبو عمار، بمساندة مصرية، موافقة أميركية على مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ومندوب عن المجموعة الأوروبية، إضافة إلى مصر والأردن. وعقدت القمة بمشاركة الرئيس كلينتون وبراك وعرفات ومبارك والملك عبد الله وخافيير سولانا، عن المجموعة الأوروبية، والأمين العام للأمم المتحدة، وتغيب مندوب روسيا عن المشاركة بسبب عدم تلقيه دعوة. وعقد الزعماء سلسلة لقاءات ثنائية وثلاثية مطولة سادها توتر شديد. ومارس كلينتون ضغوطاً كبيرة على عرفات بأمل الخروج بنتائج تجمد الاشتباكات العنيفة الجارية بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين.

وصمد عرفات في وجه الضغوط، وتوترت علاقة براك بكل من الرئيس مبارك والملك عبد الله. ولم يتمكن الرئيس كلينتون من الخروج من شرم الشيخ باتفاق كما

كان يأمل. وفشل في تقريب مواقف الطرفين، ولم ينجح في حل أي من قضايا الخلاف. وأنهى القمة ببيان أميركي، في 2000/10/17، لم يعرضه على الطرف الفلسطيني، كما قيل، وتحدث بالنيابة عن المشاركين. وتضمن البيان دعوة الطرفين إلى التهدئة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 2000/9/29. وكان واضحاً لجميع الحاضرين والمراقبين استحالة تنفيذ ذلك من دون وجود طرف ثالث يفصل بين الطرفين.

وتفرق الرؤساء بعد قمة شرم الشيخ، وكلهم قلقون على عملية السلام وعلى جهودهم واستثماراتهم الكبيرة التي بذلوها في هذه العملية. وعاد كل رئيس إلى بلده ولا أحد يعرف كيف ستتطور الأوضاع على الأرض الفلسطينية. وتعززت ثقة الشارع الفلسطيني بموقف أبو عمار. وتساءل مثقفون كثيرون عن أسباب عدم صمود المفاوض الفلسطيني في مفاوضات المرحلة الانتقالية كما صمد في مفاوضات الحل النهائي.

إلى جانب ذلك، عاد عرفات من قمة شرم الشيخ إلى غزة مزهواً بصموده في وجه الضغوط الأميركية – الإسرائيلية مرة أُخرى. وبدأت الاستعدادات الفلسطينية للقمة العربية، وعقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً في غزة في 2000/10/17، نفت فيه "جملة وتفصيلاً كافة المزاعم الإسرائيلية حول وجود اتفاقات سرية في قمة شرم الشيخ." وأكدت أن "التنفيذ الحرفي لما تعهدت إسرائيل به من وقف الحصار وسحب قواتها وتشكيل لجنة التحقيق الدولية سيكون المؤشر الحقيقي لصدق النوايا والتقيد بالالتزامات."

وشدد الجيش الإسرائيلي إجراءات الإغلاق أو الحصار، وشلت حركة الناس، وتعطل عمل معظم مؤسسات السلطة. واتهم براك عرفات بإعطاء الضوء الأخضر للأجهزة الأمنية والتنظيم باستخدام السلاح. وتحوّل حزب السلطة، تنظيم "فتح"، إلى العدو رقم واحد لإسرائيل.

وقبل أن يتوجه أبو عمار إلى القاهرة للمشاركة في اجتماعات القمة العربية، عقد مساء يوم 2000/10/19 اجتماعاً ضم أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء مجلس الوزراء. وفي نهاية الاجتماع صدر بيان عن القيادة الفلسطينية جاء فيه: "إنه بعد مرور 48 ساعة على قمة شرم الشيخ، وفي ضوء اجتماع المسؤولين العسكريين من الجانبين بحضور المندوبين الأميركيين تؤكد القيادة الفلسطينية أن الجانب الإسرائيلي لم يقم بتنفيذ ما تعهد بتنفيذه.. وهناك إصرار على مواصلة الاعتداءات في كافة المناطق."

تحدث أبو عمار في القمة، وبيّن بشاعة أعمال الاحتلال، وكيف تصدى المصلون لشارون وأرغموه على مغادرة المكان المقدس. وعن المواجهات قال: "لقد حاولت

الحكومة الإسرائيلية تصوير ما يجري من جرائم قتل جماعي كما لو أنه اشتباك بين طرفين عسكريين." وعرض أبو عمار نتائج الاتصالات والاجتماعات التي تمت في باريس وشرم الشيخ.

في الإجمال، ساهمت قرارات القمة في تكريس مأزق عملية السلام، وتبنى الزعماء العرب رؤية الفلسطينيين للانتفاضة ورفضوا اعتبارها أعمال عنف. وباتت قراراتها، وخصوصاً المتعلقة بالقدس واللاجئين، قيداً على القيادة والمفاوضين الفلسطينيين. وهذا القيد العربي أراده أبو عمار وسعى له وحصل عليه.

بعد ثلاثة أسابيع من القمة، عقد قادة الدول الإسلامية قمة في الدوحة، في الفترة 11 – 2000/11/12، شارك فيها عرفات. واتخذ زعماء الدول الإسلامية جملة قرارات إيجابية تنسجم مع قرارات القمة العربية ومطالب القيادة الفلسطينية السياسية بشأن قضايا الحل النهائي. وشددوا على البعد الإسلامي لقضية القدس وأماكنها المقدسة. وساندوا طلب قيادة المنظمة والسلطة تأليف لجنة تحقيق دولية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإرسال قوات دولية إلى الأراضي الفلسطينية.

كلينتون خضع لابتزاز إسرائيلي في فترة الانتخابات

على أبواب الانتخابات الأميركية، في 2000/11/7، تبارى المرشحان للرئاسة خلال الحملة الانتخابية في إظهار الدعم والإسناد لإسرائيل في المجالات كافة، ودانا "العنف والإرهاب الفلسطينيين"، وطالبا عرفات بوقفهما، وأيدا ممارسة ضغوط أكبر على السلطة الفلسطينية، وبقاء القدس عاصمة أبدية لدولة إسرائيل. والتزم كلاهما نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

على الرغم من امتداح أبو عمار مواقف الرئيس كلينتون فإن الفلسطينيين، قيادة وفصائل وناس انتفاضة، تمنوا لنائبه آل غور الفشل لاعتبارات كثيرة، أهمها اشتهاره في فترة توليه منصب نائب كلينتون بالانحياز الكامل إلى إسرائيل، وتبنيه مواقف "ليكودية" متطرفة. ولم يكن موقف عرفات الحقيقي بعيداً عن موقف الناس. وفي مجالسه الخاصة كان يتمنى فوز المرشح الجمهوري ونائبه لأنهما أقل عدوانية إزاء الحقوق الفلسطينية. ولم يبن آمالاً كبيرة على فوز الجمهوريين، ولم يراهن على اتخاذ بوش الابن مواقف أكثر تقدماً من التي أخذها كلينتون، ولم يتوقع ضغطاً أميركياً على إسرائيل أياً يكن الفائز في الانتخابات.

وتشجع براك بالموقف الأميركي، وتأزمت العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية أكثر، واتهم أجهزة الأمن الفلسطينية بالمشاركة في عمليات ضد الإسرائيليين. وأصدر أوامره إلى الجيش بتنفيذ المرحلة الثالثة من خطة "حقل الأشواك"، وتفعيل "مكابس

الضغط" الأمني والاقتصادي والسياسي على الفلسطينيين، كي ينخفض سقف العنف، كما قال. وصرح أنه ينوي المس بصورة جوهرية بأوضاع أجهزة الأمن الفلسطينية إذ قال: "وربما أيضاً قصف منشآت وقواعد أجهزة السلطة التي تمس بإسرائيل"، ولم يتأخر أركانه في التنفيذ.

مساء يوم 20/11/2000، أصدر براك أوامره إلى الجيش بقصف مراكز أجهزة الأمن الفلسطينية في غزة براً وبحراً وجواً. وكانت النتيجة عكس ما توقعه وما تمناه، إذ تحرك الناس إلى هذه المراكز وشكلوا دروعاً بشرية لحمايتها من العدوان الإسرائيلي. واستأذن قادة الأجهزة عرفات وفتحوا أبواب السجون للسجناء الأمنيين، وكان ضمنهم كوادر عسكرية من الجهاز العسكري لحركة "حماس".

ومارس الرئيس كلينتون ضغطاً معنوياً على الرئيس عرفات لعقد لقاء فلسطيني – إسرائيلي جديد. وطرحت وزيرة خارجيته أولبرايت مبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات. وفي سياق تحاشي الصدام مع الإدارة الأميركية وافق أبو عمار على عقد اللقاء، والتقى ممثلو الطرفين يوم 23/11/2000 في القدس وتل أبيب. وبعد فحص مبادرة أولبرايت تبين للجانب الفلسطيني أنها لا تختلف عن الأفكار الأميركية التي قدمت في لقاءات باريس وشرم الشيخ، وأقل مما قدم في قمة "الكامب". ولم تسفر هذه اللقاءات الجديدة عن نتيجة.

ومع تزايد حدة المواجهات وارتفاع عدد القتلى في صفوف الجيش والمستوطنين، رفعت قوى اليمين الإسرائيلي وتيرة ضغطها على براك، وطالبته بتقديم استقالته فوراً، وبتوفير الحماية للمستوطنين، وبإطلاق يد الجيش وإعطائه حرية التصرف، ورفعوا شعار "دعوا الجيش ينتصر على الأعداء."

وعلى خلفية مواقف براك من قضايا الحل النهائي، وفشله في مواجهة الانتفاضة وحماية الإسرائيليين، قُدمت إلى الكنيست عدة اقتراحات. وصوت الكنيست في 28/11/2000، بالقراءة الأولى وبأغلبية بسيطة، في مصلحة اقتراح قدمته أحزاب اليمين المتطرف يدعو إلى التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة. في حينه صوت أعضاء الكنيست العرب مع الاقتراح بلا تردد، نكاية ببراك، المسؤول عن قتل إخوانهم.

في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2000 أيقن براك أن الذهاب إلى انتخابات مبكرة بات شراً لا بد منه. وأكدت استطلاعات الرأي الخاصة أن براك سيخسر الانتخابات بفارق كبير في الأصوات، وأن عدم التوصل إلى اتفاق مع عرفات بشأن قضايا السلام سيفقده نسبة كبيرة من أصوات العرب واليسار وأنصار السلام.

في حينه، رفضت "قيادة الانتفاضة" دخول متاهة تحديد أيهما أفضل: شارون أم براك؟ وقلل عرفات من شأن فوز شارون وما يمكن أن يفعله إذا فاز. وكان عرفات والقوى السياسية الفلسطينية على اقتناع بأن حالة عدم الاستقرار التي يمر بها النظام

السياسي في إسرائيل لا تمكّن شارون من إدامة حكمه أكثر مما دام حكم براك.

على أبواب الانتخابات، اعتقد أركان حزب العمل وقادة اليسار في إسرائيل أن التوصل إلى اتفاق جديد مع الفلسطينيين هو السبيل الوحيد لتخليص براك من تخبطه وخروج الحزب من الورطة الكبيرة التي حشره فيها. ونتيجة ضغط رامون بيلين وآخرين تحدث براك عن إمكان عقد اتفاق انتقالي مع السلطة، يقوم على تأجيل قضيتي القدس واللاجئين في مقابل تأجيل إنهاء الصراع، علماً بأنه ظل عدة أعوام يعارض الاتفاقات المرحلية التي وقعها رابين.

في حينه رفض عرفات العرض، ولم تسمع القيادة الأصوات الفلسطينية القليلة التي اعتبرت الاقتراح خطوة تقرب الشعب من حقوقه، وتحسّن الموقف الفلسطيني في المفاوضات، وتسهّل حياة الناس على الأرض. واعتقد عرفات وأركانه في القيادة أن تأجيل حل قضيتي القدس واللاجئين سيتسبب بضياع الحقوق في هاتين القضيتين. وفقد الفلسطينيون فرصة اقتناص اتفاق يتسلحون به حتى إذا لم ينفذ.

وتحركت الإدارة الأميركية وعدد كثير من دول السوق الأوروبية، على أبواب الانتخابات الإسرائيلية، بقوة لنجدة إيهود براك، ورفع زعماؤها شعار "أوقفوا الانتفاضة، وانقذوا براك، وامنعوا شارون من تولي دفة الحكم"، إلخ. ولم يسمع عرفات تلك النصائح، وصمد في وجه الضغوط الخارجية. وبعد إلحاح شديد من الرئيس كلينتون وافق أبو عمار على استئناف الوفدين المفاوضات في واشنطن، وعقد العزم على الصمود من جديد وتكرار تجربة كامب ديفيد. والتقى عرفات في نيويورك يوم 2000/9/6، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، مادلين أولبرايت، وكان اللقاء عاصفاً.

إضافة إلى ذلك، تصور أبو عمار والقوى الوطنية والإسلامية أن معركة إطاحة شارون أسهل من إطاحة براك ونتنياهو، وأن النجاح في إطاحته سيقنع المجتمع الإسرائيلي بأن لا مناص من الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. ورأت "قيادة الانتفاضة" في شارون آخر رصاصة في خرطوش اليمين، ودعت الشعب إلى "الإضراب احتجاجاً على العودة إلى دوامة المفاوضات العبثية"، كما قال بيانها.

عرفات سأل:
لماذا تأخر كلينتون
في طرح مبادرته؟

يوم 2000/12/19، استؤنفت المفاوضات في واشنطن على مستوى الوزراء. وبعد مفاوضات مكثفة سادتها روح إيجابية، كما قال الطرفان، أعلنت الإدارة الأميركية أن المفاوضات حققت مزيداً من التقدم، وأعلنت انتهاء المفاوضات بسبب

عطلة الأعياد وحاجة الوفدين إلى التشاور مع قيادتيهما.

قبل مغادرة الوفود دعا الرئيس كلينتون في 2000/12/23 أعضاء الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي إلى لقاء مفاجئ، وفي اللقاء تلا أفكاره لحل الصراع، التي عرفت لاحقاً بـ "أفكار كلينتون". وقد لخص فيها مفاوضات الطرفين بشأن سبل إنهاء الصراع، وخصوصاً ما تم في قمة "الكامب" وبعدها. وقدم كلينتون أفكاره إلى الوفدين بطريقة دراماتيكية وفق رواية الوفد، وتلا أفكاره في جو حزين وكئيب، ورفض نقاشها.

في حينه لم تتأخر الحكومة الإسرائيلية في الرد إيجاباً على مبادرة كلينتون، وأرفقت موافقتها من حيث المبدأ ببعض التحفظات التي وصفتها بأنها لا تمس جوهر الأفكار. وبعد عودة الوفد الفلسطيني إلى غزة ناقشت القيادة الأفكار وتباينت وجهات النظر في شأن الموقف منها. واستغرب أبو عمار عدم طرح الرئيس كلينتون مثل هذه المبادرة في "الكامب" خلال القمة الثلاثية، ورفع الاجتماع قبل حسم الموقف من الموضوع، وقال إن لدينا وقتاً لدراستها والرد عليها. وكان موقف أركان القيادة أميَل إلى رفضها، على أن يقدم الرفض بصيغة نعم ولكن.

بعد عيدي الميلاد ورأس السنة، وظفت إدارة كلينتون طاقاتها وشبكة علاقاتها الدولية في الضغط على أبو عمار للرد على "مبادرة كلينتون" بالإيجاب، ودعته إلى خفض وتيرة "العنف"، والعودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق "إعلان مبادئ".

وتلقى أبو عمار عشرات الرسائل من زعماء العالم، حثته جميعها على عدم إضاعة الفرصة، واستغلال أفكار كلينتون. ونصح له كثيرون عدم بناء آمال كبيرة على إدارة بوش الابن الجديدة. وتعامل أبو عمار مع تلك النصائح باعتبارها موحياً بها أميركياً. وأجرى اتصالات عربية قبل اتخاذ القرار. بعض الزعماء العرب نصح له انتظار الإدارة الجديدة، إذ إن التجارب مع الإدارات الأميركية تؤكد أن التعامل مع إدارة مقبلة خير من التعامل مع إدارة مدبرة. ووعدته القيادة السعودية خيراً بعد دخول الجمهوريين البيت الأبيض، وتسلم جورج بوش الابن مقاليد الحكم في واشنطن وقيل: هذا ابن صديقنا.

بعد نقاش تفصيلي رأت اللجنة التنفيذية للمنظمة في "أفكار الرئيس كلينتون" إيجابيات، لكنها اعتبرتها في الإجمال منحازة إلى مواقف إسرائيل، ولا تقدم علاجاً عادلاً وشاملاً للصراع، وتجحف بحقوق الفلسطينيين، ولا سيما حقوق اللاجئين، وينقصها خرائط وتفصيلات كثيرة حيوية تتعلق بالقدس والاستيطان، ويحمل بعضها في طياته خطراً كبيراً على المصالح والحقوق الوطنية، وخصوصاً "إنهاء المطالب"، وشطب قرارات الأمم المتحدة 194 و242 و338 كمرجعية واستبدال هذه القرارات

بالأفكار ذاتها.

بعد عيدي الميلاد ورأس السنة أرسلت القيادة الفلسطينية الرد باسم المنظمة باعتبارها أعلى هيئة قيادية. وحمل الرد عنوان "ملاحظات وأسئلة حول الأفكار الأميركية"، وتضمن قراءة تفصيلية للأفكار بينت نواقصها وثغراتها، وحمل أسئلة تفصيلية كثيرة، وأكد في فقرته الأخيرة تمسك قيادة منظمة التحرير الحازم بحل الصراع بالطرق السلمية وعلى أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، ورفضت في الفقرة ذاتها قبول اقتراح كلينتون، كما هو، أساساً لحل الصراع، وأبدت استعدادها لمواصلة المفاوضات. وتعمد بعض أركان القيادة توزيع الرد على القوى الفلسطينية لتأكيد صلابة موقف القيادة. وكما فعلت القيادة بعد قمة كامب ديفيد، فقد اكتفت بهذه الخطوة ولم توضح للناس موقفها تماماً.

رفضت إدارة كلينتون، بعد تسلمها الرد، اعتباره نهائياً. وصار بعض المتشددين في القيادة وفي قيادة الانتفاضة يبتهلون إلى الله أن يرحل كلينتون بأسرع وقت ممكن، وينفذ مقولته الشهيرة: "هذه هي أفكاري إذا لم تُقبل فإنها لن تُزال عن الطاولة فحسب، بل ستذهب معي أيضاً عندما أترك منصبي." ورفعت إدارة كلينتون وتيرة ضغطها على أبو عمار وكثفته. وعلى الرغم من حاجة براك الماسة إلى حبل إنقاذ تمده القيادة الفلسطينية بأمل جَسْر الفجوة مع الناخب العربي في إسرائيل، وترميم جسور العلاقة بأغلبية جمهور اليسار الذي انتخبه، فإن وقائع المفاوضات اللاحقة بينت أن أفكاره المتطرفة، التي تشربها في طفولته، وترسخت في ذهنه في إبان خدمته العسكرية الطويلة، أعاقت حركته في اتجاه دفع ثمن الحصول على هذا الحبل الثمين.

يوم 20 كانون الثاني/يناير 2001 غادر كلينتون البيت الأبيض قبل حل الصراع، ولم يحقق طموحه بنيل جائزة نوبل لصنع السلام. وظلت الانتفاضة مستمرة، واستمر العدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

مع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية، واستمرار تفوق شارون على براك بنسبة تراوحت بين 18٪ و20٪ بحسب استطلاعات الرأي العام، حرك براك شمعون بيرس. وعقد بيرس لقاء ثنائياً مع أبو عمار خرج منه متفائلاً. وقال في أكثر من تصريح إن في الإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة، على الرغم من ضيق الوقت. وأشار إلى أن في إمكان الطرفين معالجة مشكلاتهما من دون تدخل أميركي. وذكّر بيرس الناس في إسرائيل باتفاق أوسلو الذي توصل إليه الفلسطينيون والإسرائيليون سنة 3991 من خلف ظهر العالم.

وعلى الرغم من امتعاض براك من دور بيرس فإنه وافق على منحه فرصة استكمال ما بدأه الوزير شلومو بن – عامي والمحامي غلعاد شير وأمنون شاحك في المفاوضات والاتصالات بعرفات. وكانت حصيلة الاتصالات التي تمت موافقة أبو

عمار على عقد جولة مباحثات في منتجع طابا بلا شروط مسبقة.

ومع اقتراب موعد التوجه إلى صناديق الاقتراع ظهر حزب العمل أمام الناخب الإسرائيلي منقسماً على نفسه، وبدا براك معزولاً داخل الحزب وخارجه، ومحاصراً من الاتجاهات السياسية كافة. وعلى أمل استعادة ثقة العرب وأنصار السلام في إسرائيل، وافق براك على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين في ظل الانتفاضة و"استمرار العنف الفلسطيني". وكان واضحاً للطرفين أنهما يتوجهان إلى طابا لاستكمال مفاوضات كامب ديفيد، وأن "أفكار" كلينتون ستكون نقطة الانطلاق.

بعد التشاور استقر الرأي على أن يترأس أبو مازن وبيرس الوفدين، إلاّ إن أبو مازن اعتذر، وترأس أحمد قريع الوفد، وقامت القيادة المصرية بدور الميسّر للمفاوضات، ولم ترسل وفداً على مستوى عال.

في منتجع طابا عقد الوفدان جولة ماراثونية من المفاوضات استمرت أسبوعاً كاملاً، عقدا خلاله سلسلة طويلة من المباحثات الثنائية. ومنذ البداية، شرح غلعاد شير ظروف براك، وطلب إصدار بيان في نهاية الجولة يساعد براك في كسب المعركة الانتخابية. وقبل دخول الطرفين صلب الموضوعات تعمد الوفد الإسرائيلي، ولا سيما رئيسه شلومو بن – عامي، إشاعة أجواء متفائلة جداً.

أظهرت مناقشات الجولة الأولى في طابا، ومفاوضات أُخرى سرية جرت في قناة موازية، أن ما طرحه الرئيس كلينتون في قمة كامب ديفيد بشأن الدولة والأرض واللاجئين والاستيطان والحدود كان موافقاً عليه إسرائيلياً. ووافق الجانب الإسرائيلي في طابا، بحسب رواية الوفد الفلسطيني، على الانطلاق في البحث في موضوع الأرض من حدود سنة 1967، وأبدى استعداده للانسحاب من نسبة تصل إلى أكثر من 97٪ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في سنة 1967، وضمنها منطقة الغور بالكامل وشريط البحر الميت، وأن يتم تعويض الجانب الفلسطيني بأراض من داخل إسرائيل بحدودها في سنة 1967، تعادل من حيث المساحة والقيمة الـ 3٪ التي ترغب إسرائيل في تجميع المستوطنين فيها وضمها إليها. ووافق الجانب الإسرائيلي في طابا على أن تقام على الأرض التي سيتم الانسحاب منها دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ولها حدود رسمية وواضحة تماماً مع دولة إسرائيل.

ووافق الوفد الإسرائيلي من حيث المبدأ، بحسب رواية أعضاء في الوفد الفلسطيني، على إخلاء نحو 120 – 125 مستعمرة، وأصر على تجميع المستوطنين في ثلاثة تجمعات استيطانية رئيسية، وأبدى استعداداً أولياً لتعويض الفلسطينيين ومبادلتهم مساحة أرض تقارب مساحة التجمعات الاستيطانية الثلاثة. وتمسك الجانب الإسرائيلي بمحطات الإنذار المبكر التي وردت في "أفكار كلينتون".

فيما يتعلق بوضع مدينة القدس اقترح الجانب الإسرائيلي أن تبقى المدينة،

بشقيها الشرقي والغربي، مدينة مفتوحة، وألاّ تقام أسوار وحواجز بين القسمين. ووافق على أن تكون "القدس الشرقية" عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن تخضع جميع الأحياء العربية وضمنها منطقة الحرم للسيادة الفلسطينية، وأصر على ترتيبات تحفظ لإسرائيل سيادة على الأحياء الاستيطانية المبعثرة داخل القدس العربية، وأن يكون لإسرائيل الحق في الإشراف على ما تحت الحرم بما لا يمس السيادة الفلسطينية، ويضمن عدم القيام بحفريات تحته.

أمّا في شأن اللاجئين، فقد اعتمد الطرفان ما ورد في "ورقة الأفكار التي قدمها كلينتون". وأوضح بيلين في لقاءاته الثنائية مفهوم إسرائيل لـ "الأفكار الأميركية" المتعلقة باللاجئين وفصّلها أكثر، ووافق على أن ينص الاتفاق بشأن اللاجئين على اعتراف إسرائيل بحقهم في العودة إلى "أرض فلسطين التاريخية"، شرط أن يكون مفهوماً أنها لا تشمل أرض إسرائيل في حدود سنة 1967، وأن تقتصر عودتهم على المناطق الخمس التي حددتها ورقة كلينتون تحت عنوان "الأفكار الأميركية". وبعد هذا الشوط المثمر من المفاوضات توجه الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي في عطلة نهاية الأسبوع للتشاور مع قيادتيهما في غزة وتل أبيب.

بعد عودة الوفد الفلسطيني من طابا إلى غزة قدم أبو علاء تقريراً إلى أبو عمار، وقدم باقي أعضاء الوفد الأساسيين تقاريرهم. ووافق أبو عمار على عودة الوفد إلى طابا، وشدد على بذل محاولة للتوصل إلى اتفاق نهائي، وإذا تعذر ذلك، لسبب أو لآخر، أن يتم صوغ محضر رسمي "ملخص موسع" يوقعه الطرفان. وعلى الرغم من أجواء التفاؤل التي أشاعها الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني فقد ظل أبو عمار يشكك في التوصل إلى اتفاق، مستنداً إلى القناة السرية الموازية، وخصوصاً أنه كان يعتبر مجريات المفاوضات في هذه القناة أدق في تحديد الموقف الإسرائيلي وموقف براك النهائي.

وبعد أقل من 36 ساعة عاد الوفدان. وتبين للوفد الفلسطيني أن الوفد الإسرائيلي لا يحمل إجابات عن الأسئلة. وأسرّ يوسي سريد، وأكثر من عضو في الوفد الإسرائيلي، لعدد من أعضاء الوفد الفلسطيني بأن تعليمات براك للوفد تتمثل في استكمال المباحثات في مدة لا تتجاوز الأسبوع وتأجيل صوغ الاتفاق إلى ما بعد ظهور نتائج الانتخابات. وحاول الجانب الفلسطيني توثيق مواقف الطرفين في وثيقة رسمية، وصوغ نصوص نهائية أو شبه نهائية للقضايا التي تم الاتفاق عليها في كل المجالات، وتجميع القضايا المختلف بشأنها وتوقيعها من قبل الجانبين. لكن الجانب الإسرائيلي رفض، بناء على توجيهات براك، الاقتراح الفلسطيني. ولم يتم، من ناحية رسمية، تحديد النقطة التي توقفت عندها هذه المفاوضات في كل قضية من قضايا الحل النهائي، باستثناء ما سجله كل طرف في ملفاته. واتفق الطرفان على إنهاء

المفاوضات بمؤتمر صحافي، وعلى أن يعودا بعد الانتخابات، إذا فاز براك، لاستكمال ما لم ينجز.

وغادر الوفدان طابا عائدين إلى غزة وتل أبيب. قدم الوفد الفلسطيني تقاريره إلى أبو عمار قبل بضع ساعات من مغادرته قطاع غزة إلى مدينة دافوس لحضور "المنتدى الاقتصادي العالمي". وكان لتلك التقارير أثرها في الخطاب الذي ألقاه أبو عمار في المنتدى، إذ شن فيه هجوماً شديداً على براك وسياسته العنصرية الجارية ضد الشعب الفلسطيني. وكان بيرس ألقى، قبل أبو عمار، كلمة ودية تجاه الفلسطينيين. وتوترت الأجواء بين الرجلين، وشن براك وأنصاره هجوماً على عرفات.

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي دفعت براك إلى إنهاء مفاوضات طابا من دون وثيقة رسمية، فإني أعتقد أن كل طرف عرف الحد الأدنى والأعلى لمواقف الطرف الآخر في قضايا الحل النهائي. وأعتقد أن الجنرال أمنون شاحك اقترب من الحقيقة، وكان صادقاً حين قال لأعضاء في الوفد الفلسطيني: "إن ما طرح عليكم في طابا لن يستطيع زعيم إسرائيلي تجاوزه وتقديم ما هو أكثر منه."

أعتقد أن مفاوضات طابا أكدت أن ما طرحه كلينتون وبراك في مفاوضات كامب ديفيد لم يكن كافياً للتوصل إلى اتفاق، وأن ما طُرح في محادثات طابا يوفر الحد الأدنى المطلوب لتوصل الطرفين إلى اتفاق شامل ونهائي ينهي نصف قرن من الصراع الدموي المدمر، لكنه للأسف الشديد طُرح في وقت متأخر جداً.

وإذا كان لا مجال للغوص في البحث في فرص السلام الضائعة، فإنه يمكن القول **إن ثلاث فرص** ضاعت في عهد براك، كان من شأنها تحقيق تقدم نوعي على الطريق وامتلاك وثيقة يُعتمد عليها يوماً ما: **الأولى**، عندما لم يتعامل الجانب الفلسطيني بصورة خلاّقة مع فكرة الاتفاق بشأن جميع قضايا الحل النهائي، باستثناء قضيتي القدس واللاجئين، وربط إنهاء الصراع بالاتفاق عليها كلها؛ **الثانية**، عندما رفض "أفكار كلينتون" التي طرحها قبيل مغادرته البيت الأبيض ولم يتعامل معها أيضاً بصورة خلاقة؛ **الثالثة**، عندما تردد براك في التوصل إلى اتفاق في محادثات طابا، ورفض حوصلة نتائج تلك المفاوضات المثمرة والمنتجة.

وإذا كان عرفات مسؤولاً عن ضياع فرصة جديدة، فيجب أن يسجَّل له أنه كان دقيقاً عندما رفض ما عرض عليه في كامب ديفيد، وما طرح في طابا يؤكد ذلك. وسوف يؤكد التاريخ صدق قول عرفات: "عقدنا اتفاق أوسلو وعدنا للوطن مقتنعين بصنع السلام الشامل معهم، لكننا وجدنا مجتمعاً إسرائيلياً غير ناضج لسلام عادل، وقيادة عنجهية لا ترى أبعد من أنفها تحاول شطب التاريخ وتحويل السلام إلى استسلام." وعندما حوصر عرفات في مقره في رام الله ولم يتحرك أحد لفك الحصار، قال: "أعرف أن الحصار سوف يطول وأنني أدفع ثمن موقفي في كامب ديفيد ورفضي

الخضـوع والاسـتسـلام للشـروط الإسـرائيلية المتعلقة بتوفير الأمن لإسـرائيل، وحل قضايا القدس والحدود واللاجئين."

أخيراً، أجزم أن القيادة الإسـرائيلية ارتكبت خطأً اسـتراتيجياً عندما لم تسـتثمر مرحلة عرفات في الوصـول إلى حل نهائي شـامل ودائم للصـراع مع الفلسـطينيين، وسـيدفع الشـعبان الفلسـطيني والإسـرائيلي وشـعوب المنطقة ثمناً باهظاً لهذا الخطأ الجسيم.■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf